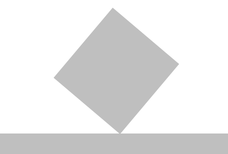


وضعية العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية

البحث العلمي والمناهج والمؤسسات [1]

بقلم:أ. علي الكنـــز ترجمة:أ.د. محمد العربي ولد خليفة(جامعي)

قدم الأستاذ علي الكنز هذه الدراسة في باريس سنة 2003، ونحن ننقلهـا إلـى العربيـة بتصرف يقتصر على الصياغة والتنظيم الداخلي للدراسة وعنوانها المقترح، والأستاذ الكنز أستاذ سابق في جامعة الجزائر متخصص في علم الاجتماع وأستاذ في جامعة نانت (Nantes) بفرنسا ومحاضر في عدد من الجامعات الأوربية والأمريكية والإفريقية والعربية.

نشر هذا البحث في كتابه (Ecrits d'exil) الصادر سنة 2009 عن دار القصبة (Casbah ed. ص 439-468) وقد اُجتهدنا في صياغة فقرات هذا البحث وتنظيمها حسب نوعية القضـايا والمقارنات التي يعقدها حول بلدان المشرق والمغرب العربي ومناطق أخرى من العالم خـلال العقد الأول من هذا القرن على ضوء الأوضاع والتحولات السابقة.

1- تمهيد

يستمدّ العالم العربي هويّته العامّة من العربيّة والإسلام، وهما الأكثر اُنتشارا فـي كـلّ المنطقة، بالإضافة إلى تراث تاريخي مشترك ينبع من جذع واحد ويصبّ بمختلف تنوعاته فـي مجرى الحضارة العربيّة الإسلاميّة القديمة والحاليّة.

ويمكن القول بأن في هذه الهويّة في حدّ ذاتها جملة من الإشكاليات المعقّدة تتمثّل في تعدّد المصطلحات والاختلاف في المفاهيم والدلالات، فهي أحيانا تعني اللّغة وأحيانا أخرى تعني الدّين وقد تعني السبيل إلى الوحدة السّياسيّة، ومن الواضح أنّ مصدر تلك الدلالات مرتبط باُسـتخدام مسألة الهويّة لدى الأحزاب السّياسية والمنظّمات الاجتماعيّة لأغراض التعبئة، وفي مؤسّسـات البحث العلمي.

نلاحظ في البداية أن المدلول السياسي للوحدة قد اُنكمش وتقلّص من النّــواحي الرمزيّــة والثّقافيّة ولا تسانده أيّة مؤسّسة فاعلة، وعلى سبيل المثال فإنّ حجــم المبــادلات الاقتصــاديّة واُتفاقيات التعاون السّياسي والدبلوماسي ذات نفس قصير، ففي الميــدان الاقتصــادي لا يزيــد التعاون بين البلدان المغاربية الأربعة بالإضافة إلى مصر على 3 % من تعاونها مع بلاد العــالم الأخرى حسب دراسة معهد أبحاث التنمية (IRD) منذ بداية هذا القرن[2].

أمّا علاقة التعاون العلمي بين مختلف بلدان المنطقة العربيّة، فإنّها تتوقّــف أحيانــا عنــد إعلانات النوايا على الرّغم من توفّر المشاريع والأفكار والمعرفة الحديثة عبر الجمعيّات العلميّة والندوات والملتقيات والتبادل المحدود للدوريات والاّطلاع على المواقع الالكترونيــة ووســائل الاتصال والإعلام الأخرى.

2- الأنماط الجامعية والبحثية

نقدّم في هذه الدراسة نظرة توصيفية وتحليليّة لواقــع البحــث فــي العلــوم الإنســانية والاجتماعية في المنطقة العربيّة، ويمكن تصنيفها من حيث الهيكلة والنموذج المرجعي إلى ثلاث مجموعات.

الأولى تجمع دول الخليج ذات الثروة البترولية، وقد اُعتمدت في سياسات البحث العلمــي على النموذج الانغلوسكسوني، وأنشأت جامعات نخبوية واُعتمدت على برامج مســتوحاة فيمــا يخصّ العلوم والتكنولوجيات من النظام التعليمي والبحثي البريطاني والأمريكي.

أما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، فقد بقيت في الأغلب مرتبطة بالنمط التقليــدي فيما يتعلّق مثلا بالفلسفة الإسلامية والهندسة الاجتماعية والعلوم الاقتصادية... ويحظى البحــث العلمي في كلا المجالين السابقين بتمويل معتبر من ميزانيات الدول المعنيّة والعديد من جمعيات القطاع الخاص الكثيرة في الخليج، وخاصة في موضوعات بحثية متّصلة باُحتياجات تلك البلدان مثل الكيمياء والتكنولوجيات الحيوية والمعلوماتية.

وقد اُستقطبت بلدان الخليج عددا كبيرا من الجامعيين والباحثين من أقطار الشرق الأوسط (ومن البلدان المغاربيّة).

المجموعة الثانية تشمل بلدان المشرق الأربعة وهي: مصر- العراق- سوريا- لبنان- التي أنشأت جامعات جماهيرية ونمطا للتنمية الاقتصادية مغاير للسابق، وهو يعاني من صعوبات جمّة ويحاول إعادة الانتشار وإعادة النظر في سياسات البحث العلمي وعلاقاتها بمطالب أصحاب رؤوس الأموال، والبنك الدولي، والمنظمات الغربيّة الحكوميّة وغير الحكوميّة.

ظهرت بدايات هذا النموذج في مرحلة المدّ المناهض للكولونياليّة، نذكر من مؤسّساته جامعات الإسكندريّة 1942، عين شمس 1950، أسيوط 1957، بغداد 1957، المستنصرية 1964، الجامعة اللّبنانيّة 1951، جامعة بيروت العربيّة 1960، الخرطوم 1955، بن سعود في الرياض 1953 وفي المدينة المنوّرة 1961، غاريونس في بنغازي 1955 الفاتح في طرابلس 1957 حلب 1960 محمد الخامس في المغرب 1957، وتونس 1960.

هناك نموذج آخر سابق نشأ قبل اُستقلال بلدان المنطقة نذكر منها نواة الجامعة في الجزائر سنة 1870 ثمّ 1909 وفي دمشق 1903 أم درمان السودان 1912 دمشق 1903 سانت جوزيف في لبنان 1875 الجامعة الأمريكيّة 1924 جامعة القاهرة 1908 والجامعة الأمريكيّة بمصر 1919 [3].

وفي أواخر الستينيات من القرن الماضي وبداية هذا القرن أُنشأت معاهد عليا ومدارس للهندسة والزراعة والكهرباء والالكترونيات وجامعات لتكوين الإطارات التقنيّة ومن الأمثلة على ذلك جامعة العلوم والتكنولوجيا ومعهد للتكوين في مجال المحروقات وهما في الجزائر، وجامعة الأخوين في المغرب وجامعة الملك عبد الله في السعوديّة، بالإضافة إلى معاهد أخرى أصغر حجما تتبع القطاع الخاص يؤمها أبناء الطبقات الوسطى- العليا (upper-middle class) على أساس أنّها أكثر ضمانا للمستقبل.

كما حدثت خلال تلك الفترة تصدّعات متفاوتة في الشدّة فبينما أنشأت معاهد متخصّصة في الشريعة والطب أو الرياضيات أو التاريخ في بعض البلدان قامت بلدان أخرى بإدماج تلك العلوم مثل جامعة الأزهر ضمن اُختصاصها الأصلي، في التراث القديم، بينما أبقت جامعة القرويين في المغرب على منوالها الأصلي وعمدت تونس في عهد الرئيس الأسبق بورقيبة إلى غلق جامعة الزيتونة كليّا، كما أبعدت جامعة الجزائر قسما كبيرا من الإرث الكولونيالي[4].

المجموعة الثالثة وتشمل البلدان المغاربية الثلاثة الجزائر وتونس والمغرب، وفيما يتعلّق بمجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فإن أغلبيّة معاهدها غير المخصخصة، على الـرغم مـن بدايات محتشمة في هذا الأتّجاه وهي على العموم تتقارب كثيرا في اًعتماد نفس المناهج وطرح إشكاليات متشابهة وتعود إلى نفس المراجع العلميّة والأهتمـام بالـذخيرة العلميّـة الأوربيـة، والفرنسيّة منها بوجه خاص، ويظهر ذلك الاهتمام فيما يسمى العلوم الأم مثل الحقوق والتـاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع وبصورة أقل في علوم النفس والاقتصاد، كما نجد ذلك فـي المؤلفـات الغربية المترجمة إلى العربيّة.

تبدو المجموعة العلميّة المغاربيّة إلى حد ما متماسكة وعلى الرغم من تواضع ميزانيـات البحث العلمي على درجات متفاوتة بين البلدان الثلاثة فإنّ السّلطة الرمزيّة لجامعاتها الكبرى لم تتمح تماما، وهي تواجه الضغوط الإدارية ومصاعب المقاربة النقديّة والدّفاع عن القيم الأكاديميّة وتقاوم جاذبية سوق الخبرة والسلطوية، وعلى العكس من الجامعيين والبـاحثين مـن البلـدان المشرقية التي يتركّز أغلبهم في بلدان الخليج والبلدان الأنغلوسكسونية فإن أقرانهم المغـاربيين يقصدون فرنسا أساسا وبعض البلدان الأوربية، وكلا التوجهين المشرقي والمغاربي يفقدها قسما لا يستهان به من ذوي التأهيل العالي.

وتفيد معاينة التحولات الجارية، أنه إلى جانب الفروع التقليدية هناك أيضا كفـاءات مـن الشباب الباحثين يتبنون التيارات الحداثية توجد حاليا على هامش المؤسسات الجامعية الكبيرة[(5)] وبالقرب من المنظمات الدولية غير الحكومية والمراكز والمؤسسات الأجنبيّة المعنيّـة بالبحـث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، والواقع أنّه من الصعب الحصول على بيانـات شاملة عن وضعيّة المجالات البحثيّة السابقة وحالة التعليم الجامعي في تقرير عام، إذ لا توجـد تلك المعلومات مجتمعة إلا خارج المنطقة كما هو الحال في التقرير السـنوي لبرنـامج الأمـم المتحدة للتنمية (PNUD) الذي يتمّ التسويق له إعلاميا، بسبب ما يتضمنّه وبالنظر لما فيه مـن إحصائيات ومقارنات لا يمكن الحصول عليها مجتمعة محليا.

تميّزت الجامعات القليلة سواء منهـا المؤسّسـات التقليديّـة أم التـي أنشـأتها الإدارات الكولونياليّة بأنّ طلابها كانوا في أغلب بلدان المنطقة من أبناء البرجوازية المحليّة الفلاحيّـة أو رجال الأعمال، وكان التكوين في الصنف الثاني يتمّ إمّا باللّغة الانكليزيّـة أو الفرنسـية التـي

اُعتمدت القيم الأكاديميّة المعتمدة في أوروبا بالإضافة إلى الانتقاء النخبوي واُحترام قواعد التدرّج في مراتب الأستاذية.

تمكّن طلاّب تلك المرحلة من التفرّغ للدرس والتحصيل العلمي والتنافس مع زملائهم للتفوّق واُكتساب رضا واُعتراف أساتذتهم في أغلب الاختصاصات المتاحة في حقبة الحماية والاحتلال مثل الحقوق والفلسفة والآداب والتاريخ... وقد ساعدهم على التفرّغ الوضعيّة المالية المريحة لأسرهم وهم في الغالب بعيدون نسبيا عن الاُهتمام بالأوضاع السياسية وليس لهم تأثير قوي في تنمية مجتمعاتهم.

أما الجامعات التقليدية ونموذجها القديم هو الأزهر، فقد استمرّت في اجترار العلم التقليدي العقيم والولاء للشيوخ والاُكتفاء بالمناظرات والمجالات حول الألفاظ والمصطلحات وقضايا حدثت في عصور سابقة(6) لا علاقة لها بحاضر شعوبهم، ومازالت مثل هذه الاُنشغالات تؤثّر على الفكر في العالم العربي وليست هذه الصورة الكاملة لمسار العلوم الاجتماعية والنخب المتخرّجة في مؤسسات التكوين الجامعي فمنذ أربعينيات القرن الماضي بدأت تظهر مجموعات تجاوبت مع حركات التحرر الوطني في المنطقة مثل مصر ولبنان والجزائر وسوريا والعراق نذكر منهم علي الوردي عبد الرحمن بدوي قسطنطين زريق محمد طالبي مصطفى الأشرف يعتبرهم المتابعون الرواد الأوائل لعلم الاجتماع الحديث.

وخلال العقدين الأولين بعد الاستقلال برزت ظاهرتان تستحقان الاهتمام، الأولى التخوف من خطورة العلوم الاجتماعية وضرورة وضعها تحت الرقابة في البلدان العربيّة، واُنتقال الاُهتمام إلى الفروع التكنولوجية ومدارس الهندسة لتكوين الإطارات والفنيين المؤهلين للعمل في برامج التنمية، بينما لم يحدث تجديد للتجهيزات الضرورية للتدريس والبحث في الفروع الأخرى، بالإضافة إلى تدنّي أجور الأساتذة الذين تزايد عددهم وأغلبهم من أصول شعبيّة ويعيشون حياة بائسة(7).

كانت تلك الوضعيّة من العوامل التي دفعت عددا من الأساتذة والنخبة من المدرّسين والباحثين في العلوم الاجتماعية إلى الهجرة إلى بلدان الخليج التي شرعت في نفس الفترة (1960–1980) في تشييد جامعاتها، ولم تكن تلك الهجرة منفى إجباريا للجيل السابق ولا حتى اختياري إنّها في الحقيقة هجرة اُقتصاديّة محضة، وبذلك تحوّلت العلوم الاجتماعية إلى مجرّد

وظيفة وتضاءل الانشغال بالبحث، واُقتصر الاهتمام على التدريس، غير أن الحبل لم ينقطع كليا بين مختلف نماذج الجامعات، سواء شد الحبل أم أرخي، فهي تشـكّل التـاريخ الخـاص بكـلّ تخصّص، وبكلّ مؤسّسة وبلد.

نشهد منذ بضع سنوات، بحكم العولمة المفروضة، أثر "الاسترجاع" والتفاعل بـالرجوع إلى إعادة التكوين، توازيا مع الشعب الكلاسيكيّة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، وبأسـاتذة جـدد وأبحاث أكثر "تحيينا" مع التيارات الحداثية، تتموقع هذه الفضاءات حاليا على هامش المؤسسات الجامعيّة الكبرى، وعلى مستوى المنظّمات الدوليّة غير الحكوميّـة أو بـالقرب مـن المراكـز والمؤسّسات الأجنبيّة الموجّهة للبحث في مجال العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ومن الأمثلة التـي يتم تسويقها أكثر عالميّا باُعتبارها توصيفات ومؤشرات موثوقة التقرير السنوي لبرنامج الأمـم المتّحدة للتنمية PNUD في العالم العربي، الذي يقـدّم معلومـات وإحصـائيات علـى وجـه الخصوص، لا يمكن الوصول إليها عن طريق بحث منفصل في كلّ بلد على حدة حول العديـد من البلدان العربية، كما يعقد هذا التقرير الدوري مقارنات دوليّة مفيدة، بالإضافة إلى احتوائـه على مناهج تحليل جديدة (الشهادات الدوليّة للتنمية البشرية IDHA على سبيل المثال) ومفـاهيم جديدة استحدثت لهذا الغرض من قبل الخبراء المحليين ومنظمات دولية أخرى.

نقدم في هذا السياق فرضيتين تساعدان على تقييم اُتجاه التكوين في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية، تخص **الأولى** الفروع التقليديّة وتتبناها مؤسسات التعلـيم الجـامعي والبحـث الكلاسيكيّة، في الجامعات الكبرى وهي ضحيّة حجمها وبالتالي شـللها، أمّـا **الثانيـة** فتتبناهـا مؤسسات أكثر خفة وتعمل وفق طلبات مؤسسات البحث الدوليّة، أي أنّها تقترب مـن المقاربـة الأكاديميّة وإنتاج الخبرة ويتعلّق الأمر هنا بجانب من آثار العولمة الراهنة، عن طريق المنظمات غير الحكومية، والتوجه إلى نمط جديد من الأبحاث في العلوم الاجتماعية.

3- الأوضاع والمناهج الأكاديمية:

عند إنشاء الجامعات الأولى خلال الحقبة الكولونيالية، قام الأوائل من أبناء الأرستقراطية المحليّة المهيمنة وبرجوازية الأعمال فيما بعد، بأعداد قليلة وبتكوين لغوي فرنسي أو إنجليزي، حسب الدول واعتمدوا القيم[8] السائدة آنذاك، متمثلة في الأكاديمية واحترام التـدرج التسلسـلي



للأستاذية والنخبوية والابتعاد النسبي عن السياسة، ونظرا لتحررهم من الأعباء الاقتصاديّة نتيجة للإمكانيات الماليّة لآبائهم، خاضوا ميدان عملهم بكلّ جهد وتفان وطموح العلماء، وكانوا يسعون قبل كلّ شيء إلى افتكاك اعتراف أقرانهم ومعلميهم في التخصص الـذي اختـاروه: الحقـوق، والفلسفة، والآداب، والتاريخ. ومن بين القيم التي وجهت أبحاثهم تبرز الموضوعيّة والحياديّـة العلميّة والدقّة فالبحث عن التفوق في ظل الولاء لشيخهم المبجّل "الأزهري"، العـالم التقليـدي العقيم الذي لا يجيد إلا تكرار ما ورث من التقاليد ومصطلحات العلوم والمعارف، ولم يسمح لهم عددهم القليل نظرا لإجراءات الاختيار الصارمة التي كان يفرضها الأساتذة آنذاك مـن التـأثير القوي في تنمية المجتمع، وقد اتخذت المجادلات فيما بينهم الشكل نفسه في العديد مـن بلـدان المنطقة العربية، مع اختلاف في الشدّة فقط. راج هذا النشاط الثقافي في مصـر علـى وجـه الخصوص واتّسمت المناظرات بالطول والعمق، وهيّ توثر إلى يومنا هذا على الحركة الفكرية في العالم العربي.

ومع تسارع الأحداث تزامنا مع ارتفاع عدد الحركـات الوطنيّـة، ازداد عـدد دفعـات الأكاديميين الجدد، كما بدؤوا يقتربون تدريجيا من تطلعات شعوبهم ومطالب النخب السياسـية، وسرعان ما أصبح الأكاديميون ملتزمين وتمّ اتهامهم بالإيديولوجية.

خلال العقود الأولى التي تلت الاستقلال، برزت ظاهرتان هامتان من الضروري الإشارة إليهما: **أولاهما** اعتبرت سلطة الحكم العلوم الاجتماعية "خطرا" يتعيّن وضعه تحـت الرقابـة، وتوجّهت جهود الدول نحو الشعب التكنولوجية ومدارس الهندسة الموجهة للتزود باليد العاملـة المؤهّلة لبرامج التنمية المعدّة، كما سجّل تضاؤل في نسب التأطير[9] بالإضافة إلى عدم تجديـد التجهيزات الضرورية للتدريس والبحث، وأصبحت مداخيل الأساتذة بعددهم الكبيـر وأصـولهم الشعبية لا تضمن لعائلاتهم حياة لائقة فالجامعيون يعيشون حياة بائسة[10].

ثانيتهما هجرة عدد كبير من الجامعيين نحو بلدان الخليج التي شيّدت في نفـس الحقبـة جامعاتها، وسرعان ما ارتفعت نسب التأطير وبرامج البحث بقوة، غير أن هذه الهجرة مختلفـة عن "المنفى" الاختياري أو الإجباري للجيل السابق، فهي هجرة اقتصادية محضة[11] والبـاحثون الأساتذة الذين يهاجرون لا ينتظرون سوى التعويض المادي[12]، أخذت العلوم الاجتماعية صيغة الوظيفية وتمّ التخلي عن البحث لصالح التدريس.

4- الاستشارة: Consulting

ظهر هذا الشكل من البحث في العلوم الاجتماعية في الدول العربيّة متأخرا نسبيا، وكانت الحاجة إلى مثل هذا النمط نتيجة لتدهور الحالة الجامعية والانفتاح الاقتصادي وبوادر الانفـراج السياسي للدول العربية، على وجه الخصوص تحت تأثير الضغوط الخارجيـة كمـا ظهـرت المنظمات غير الحكومية، وخلقت في ظرف قصير سوقا جديدة للبحث في العلوم، ويعتمد البنك العالمي والإتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة وكذلك المؤسّسات الغربيّة الكبرى سياسـة تقوم على اقتراح نظام التعاقد انطلاقا من أحداث وقضايا وإشكاليات، تحددها هي بنفسها، فبعض المفاهيم مثل "الفقر"، "النوع: ذكور- إناث"، "نظام الحكم"، "القطاع الموازي"، "العنف"، "التنميـة المستدامة"، "اقتصاد المعرفة" تحل محل المفاهيم التي أكل عليهـا الـدهر وشـرب، والمتعلّقـة بالمفهوم التقني للتنمية، "الطبقات الاجتماعية"، "الإيديولوجية". ولهذا الغرض اسـتحدثت طـرق جديدة تعتمد على أدوات التحليل الكمي، مثل المعلوماتية والإنترنيت والاقتصاد الرياضي وسبر الآراء، وكلّها طرق مفضلة على الأساليب القديمة في إجراء البحـوث فالملاحظـة والحـوار والمناقشات والتحليلات تستند كلّها على قواعد نظريّة صارمة.

إنّنا نشهد تغييرا في المناهج والمواضيع والميادين وإعادة ترتيب للتخصّصـات: نسـجّل إغفالا للفروع العلميّة القديمة والنبيلة مثل: الفلسفة، التاريخ، والاقتصاد العام، التي أصبحت من آخر اهتمامات المانحين الأجانب، وبالمقابل نجد تخصصات الاقتصاد الرياضي وعلـم الـنفس والجغرافيا الإنسانية والمدنيّة والاثنولوجيا الثقافية تتموقع من جديد في أعلى مراتب الأهتمام[13].

5- البحث الاجتماعي:

البحث هو نشاط اجتماعي والباحث الذي يقوم به ينتمي إلى مجتمع له ضـوابطه وقيمـه ومعاييره وقوانينه، وبينما يعتبر الراتب المعيار المحدد للعديد من النشاطات الاجتماعية الأخرى، يخضع تقييم النشاط العلمي إلى آليات معقّدة، فالكثير مـن البـاحثين فـي العلـوم الإنسـانية والاجتماعية يعيشون حاليا في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، ممّا أدّى إلى تدحرج هـذه المهنة في سلم المهن إلى الأسفل، وهروب العديد نحو قطاعات أخرى، إلاّ أن آخرين مـازالوا يزاولون مهنتهم، وهم محور حديثنا.



إنّهم مثل زملائهم في المهنة عبر العالم في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وحتى بعض دول أوروبا يستمرون في مزاولة نشاطهم العلمي في اختصاصاتهم رغم تدهور ظروفهم المعيشية، فمعظمهم يعتبرون أن تقييم "مهنة" الباحث تتضمّن معايير أخرى غير المعايير الاجتماعية والاقتصادية المعهودة في قطاعات أخرى، فمفهوم "النجاح" هنا ليس منحصرا فقط في الدخل الشهري.

فما هي هذه المعايير؟ وما هو دورها في توجيه الأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في البلدان العربيّة؟.

تعتبر الأسطر التالية مجرّد حقل للبحث انطلقنا من خلاله إلى وضع فرضيات عمل، لقد قمنا بالتمييز بين ثلاثة أشكال من التقييم تتداخل فيما بينها في معظم الأحيان، وتعطي للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في هذه المنطقة من العالم صورة في غاية التعقيد.

6- المجتمع العلمي:

إنّ النشاطات العلميّة التي يقوم بها على سبيل المثال المؤرخ وعالم الاجتماع والفيلسوف والقانوني... الخ، تدخل ضمن إطار أكاديمي ذي تدرّج تسلسلي قائم على مراحل (ماجستير، دكتوراه دولة، منشورات في المجلات المعروفة، لدى الناشرين الكبار،... إلخ)، فهو يعمل تحت "رقابة" نظرائه ويقيس أساسا درجة نجاحه عبر حكمهم وتقييمهم، ويسجّل المسار المهني كلّه للباحث، نظريا ضمن المكانة التي كان يتبوؤها أو سيتبوؤها في مجاله العلمي على وجه الخصوص، وفي الإطار الشامل للمجتمع العلمي الذي ينتمي إليه، على وجه العموم، وفي الغالب يتجاوز الفضاء الوطني، إن مفهوم الفضاء العلمي هنا يتجاوز الجامعة والبلد وحتى المنطقة[14]، إنه الفضاء العلمي العالمي غير أنّه يواجه مشاكل أخرى.

إنّ المجتمع العلمي لا يتكوّن عبر مرسوم سياسي، بل هو نتاج حركة تطوّر تدريجي ثقافي ومؤسساتي غير مستقرّ في الغالب، استدعى الأمر عشرات السنين ليتمكّن دوركيم من فرض تخصّص "علم الاجتماع" في الجامعة الفرنسيّة إلاّ انّه يدرج في الكثير من الجامعات الأوروبيّة والأمريكيّة ضمن مجموع "العلوم الاجتماعيّة" إلى يومنا هذا، إن بعض التخصّصات هي حاليا غير مصنّفة كالديموغرافيا والجغرافيا وعلم التحليل النفسي، فالعلوم الإنسانية والاجتماعية

تخضع باستمرار لإعادة هيكلة جديدة تسفر عن تصنيف وترتيب تسلسلي جديد، وتستدعي بدورها إعادة تشكيل التجمعات العلمية.

في الدول العربيّة، أنشأت الدول المهيمنة (فرنسا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة...)، في البداية الجامعات الحديثة، وحتى بعد استقلالها بقيت هذه الجامعات مجبرة على التأقلم، مخافة أن تذوب في سياق الحركة العالمية، كما يخضع الحقل العلمي لضغوطات وطنيّة ودوليّة بدرجة كبيرة، حيث أنّ الجامعات المحليّة مجبرة ولو بعد مدّة من الزمن على اتباع حركات إعادة التشكيل على النحو المتبع في بلدان الشمال التي تتحدد فيها حركيّة البحث ولا تتناسب بالضرورة مع أوضاع واحتياجات العالم العربي[15].

عمدت بعض الجامعات إلى تشجيع مواهب الباحثين في بعض البلدان، وخصوصا بلدان المغرب العربي ومصر ولبنان، وفي بعض الاختصاصات في سوريا وكوّنت منهم صيغة للمجتمع العلمي[16].

وإذا أمعنا النظر في أطروحات الماجستير والدكتوراه المناقشة في مجال العلوم الاجتماعية في لبنان من 1990 إلى 2000 فإنّها تمدّنا بفكرة عن مدى تماسك هذا المجتمع العلمي ونشاطه الأكاديمي.

من المهمّ القيام بتحليل دقيق للوصول إلى معاينة نظريّة أكثر دقة تسمح لنا في آن واحد بتقييم التوجهات الأساسية للبحث، بالإضافة إلى طريقة اختيار الباحثين ومديري البحث[17].

وتتيح لنا خارطة التخصّصات الفرعيّة والميادين المتعلّقة بهذه الأبحاث عبر قراءة أوّليّة، توزيعا عاما لمراكز الاهتمام مثل علم الاجتماع السياسي وعلم الإثنولوجيا الاجتماعي وعلم الاجتماع الاقتصادي والتنمية، وممّا يثير الغرابة احتلال علم الاجتماع الديني مكانة أقل ضمن مجموع التخصصات.

في الفترة الممتدة ما بين 1973 و1987 فقط نوقشت في الجامعات الفرنسية ما يقارب من 1584 أطروحة من الطور الثالث ودكتوراه دولة في الجامعات الفرنسيّة من قبل باحثين من الجزائر وتونس وليبيا، وما يقارب 1411 من موريتانيا والمغرب، و 1648 من قبل باحثين من المشرق العربي ومن بلدان الخليج.

7- الشمولية والعولمة:

إن انتشار فكرة الشمولية أو العولمة عبر الإمبراطوريات والأمم لم يكن نابعا عن تنظيم وتأطير من طرف مؤسسات بروتون وودز Breton Woods لهذا التيار الفكري، فالمجالات العلميّة العالميّة متواجدة منذ أمد بعيد، حيث ان الجميع كانوا يتقاسمون الأطروحات العقلانية فيما بينهم وهو يتيح تبادل المعارف بين العلماء والباحثين، فتوماس الإكويني Thomas d'Acquin كان تلميذا لابن رشد، حيث أن الجبر أو العجلة أو حتى الدورة الدمويّة لم تقتصر على العرب أو الصينيين أو الفرس وحدهم، ويمكننا إعطاء تعريف لمفهوم "المجتمع العلمي" الذي تبنيناه منذ البداية على أنه عابر للأقطار [18].

إنّ ما يحدث اليوم عبر مفهوم "الشمولية-العولمة" على مستوى العلوم على وجه الخصوص، وبالتحديد العلوم الإنسانية والاجتماعية هي عملية تطور جديدة، فاليوم تبدو المؤسّسات المتعدّدة الجنسيات كالبنك العالمي ووكالات منظمة الأمم المتّحدة والمؤسّسات ذات القدرات الماليّة والماديّة الضخمة والمزوّدة بوسائل تنظيميّة وتكنولوجيّة ووسائل اتصال ومعلومات غزيرة كمراكز عالميّة للمعرفة، وبإمكاننا وصفها بأنّها جامعات "شاملة"، وهيّ تقدّم بأٌعتبارها مناهج ونماذج وبرامج بحث مطابقة لكلّ المجتمعات العلميّة الوطنيّة غير أنّ هذه النماذج "المعولمة" لم تكن ناجمة عن "المواجهة الشموليّة" بين أفراد المجتمع العلمي، بقدر ما هي دعوة للأٌنخراط فيما يشبه إجماعا يقوم أساسا على علاقات القوّة، أي أنّ الدليل على جدوى العقلانيّة يبقى ضعيفا، مقارنة مع نفوذ القوّة الماليّة والتنظيميّة وسطوة السياسة في هذه المؤسّسات الدوليّة.

إنّ ما أطلق عليه بعض الباحثين "إجماع واشنطن" لا يفرض نفسه عن طريق الإقناع العلمي البحت، بل عن طريق ما يتحكّم فيه من وسائل ماديّة وماليّة موجّهة للحصول على دعم الباحثين الذين يبحثون عن مشاريع.

والملاحظ أن البلدان الأكثر تضرّرا وهي نفسها التي سارعت فيها حركيّة العولمة ممّا أدّى إلى خفض الميزانيات المخصّصة للبحث العلمي والجامعات وفي كلّ بلدان العالم العربي وإفريقيا وغرب آسيا التي طبّقت سياسات الإصلاح الهيكلي، ممّا أدّى إلى شحّ في الموارد المخصّصة للبحث بوجه عام وفي العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بوجه خاص.

ولم تلق البرامج الجديدة التي اقترحتها المؤسّسات الدوليّة صعوبة في فرض وجهة نظرها واقتراحاتها شيئا فشيئا محل مشاريع البحث الوطنيّة، فكلّ من مفاهيم: التنمية المستدامة، الفقر، الحاكمية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، النوع، المجتمع واقتصاد العلوم،... تقود بدورها نحو برنامج معيّن بمناهجه الخاصة، وخصوصا الكميّة منها ومؤشراتها ومطالبها، حيث أن العلم في بلداننا ما زال يتميّز بالمعياريّة، فغالبا ما تراعي النتائج المتحصّل عليها في علاقاتها بالقيم وبالأخلاق.

الشيء الملاحظ هو أن العمليّة ليست موحّدة: ففي بلدان أمريكا اللاتينيّة أو الهند التي تتمتّع بمجتمع علمي قوي وبرعاية من الجامعات الوطنية ودعم من الحكومات، مازال العمل "الإبستمولوجي" لهذه النماذج يراوح مكانه ويتطوّر بعض الشيء على هامش الحقل الأكاديمي، وهي بالمقابل أكثر أهميّة وتغلغلا في البلدان الإفريقية، والشيء الملاحظ بالنسبة للبلدان العربيّة قوّة هذه المجتمعات العلميّة المتناميّة في المشرق مقارنة مع بلدان المغرب العربي، وربّما يكون هذا راجعا للتواجد الكبير للمنظّمات غير الحكوميّة للبحوث ضمن المجموعة الأولى بينما تسلك الحركة خطواتها الأولى في المجموعة الثانيّة(19).

وسواء أكان الأمر متعلّقا بعائق ثانوي أم بجانب أساسي من الحقل العلمي العربي فإن المسألة تتعلّق بفضاءات بحثيّة تعالج إشكاليات جديرة بالتحليل: فما هو موقع البحث العلمي في البلدان المعنيّة؟ وما هي المجالات والنتائج المطلوبة أكثر؟ وهل تلبي حقا احتياجات المجتمع الجامعي؟ وما هي أهميّة الخبرة والتدريب الذي يحصل عليه أفرادها وعلى برامج البحث الأكاديمي؟ وعلى مشاريع الأطروحات ومذكرات الماجستير، ومجموع مواد التعليم الجامعي والمناهج والإشكاليات والمواضيع الخاصة بهذا النموذج.

8- خلاصة:

تعرف العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن فترة تحولات عميقة لا يمكننا التنبؤ بنتائجها، يمكننا بالمقابل ملاحظة وتحليل مواطن القوّة في هذه التحولات بارتباطها في آن واحد بالتقاليد العلميّة والأكاديميّة المتراكمة في الجامعات الكبرى لهذه البلدان، وارتباطها بالتركيبات الجديدة التي مسّت الحقول العلميّة في مناطق أخرى من العالم، وأخيرا ارتباطها بالتطوّر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان العربية نفسها.

ومن بين التحديات الكبرى لهذه الحقبة يبرز اثنان لهما أهميّة كبيـــرة **أولهمـــا** الاحتفـــاظ بالبحث العلمي ضمن إطار المنطق الأكاديمي والجامعي، وبالتالي دعم وتقوية الأنظمة الجامعيّة للوصول إلى جمهور علمي ناقد، **ثانيهمـــا** يمكن أن تظهر أهمية ومستوى البحث العلمـــي فـــي العلوم الإنسانية والاجتماعية بمدى الإبداع ودرجة المساهمة في الحقل العلمي العالمي لمواجهـــة الكونيّة بسلاحها الأقوى وهو العلم.

هوامش ومراجع

1- اقتراح العنوان الأول والعناوين الفرعية من المترجم.

2- أنظر: عالم المعرفة.

3- يعتبر مؤسسو جامعة القاهرة من المثقفين الكبار الوطنيين مثل سعد زغلول، أحمد لطفي السيد، وكان طه حسين أول عميد لجامعة الإسكندرية في 1944.

4- منع تدريس علم الأجناس، خلال عشرات السنوات والذي اعتبر كعلم استعماري.

5- يبلغ معدّل عدد الطلبة في الجامعات الكبرى بالبلدان العربيّة 40.000 طالب، البعض منها يضم أكثر من 80.000 طالب وحتى 100.000 طالب، ويعتبر الحشد في حد ذاته مدعاة لتنظيم التدريس والبيداغوجيا والتقييم والبحث.

6- أشار المؤرّخ المغربي عبد الله العروي لهذه المناظرات بـــ "المثقّف والحداثي" أنظر: الايديولوجية العربيّة المعاصرة، ماسبيرو، باريس 1972.

7- يتراوح راتب الأستاذ الجامعي حاليا ما بين 1500 أورو/في الشهر في لبنان إلى 250 أورو في سوريا و300 أورو في مصر والجزائر (قبل التعديلات الأخيرة في الأجور للمترجم) و 800 أورو في تونس و100 أورو في المغرب، العديد منهم مجبرون على ممارسة نشاطات أخرى لسد حاجياتهم الماديّة، وقد تكون في بعض الأحيان بعيدة كل البعد عن مهنتهم: سائقون، تجار صغار، ...إلخ.

8- القيمة العلميّة للباحث وهي الشيء الأهم لديه جد ضعيفة إن لم نقل منعدمة بالنسبة للجامعيين المهاجرين في بلدان الخليج خلافا لنظرائهم في أروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فما من قيمة لضغوط المهنة في الحالة الأولى، ومع مرور الزمن تحوّل بعض الباحثين

المتميّزين إلى إعلاميين خصوصا مع ظهور اليوميات العربيّة الكبيرة كالحياة أو الشرق الأوسط وبعدها القنوات التلفزيونية الفضائيّة.

9- مما أدهشنا في جامعة الجزائر عدد الطلبة في جامعة الحقوق الذي بلغ 18.000 طالب، وتفسير ذلك هو أن تنامي حركة الخوصصة التي شملت بعض أشكال الملكيّة أصبحت مهنة الموثق مطلوبة جدا... فتخصص القانون الدولي الذي كان يستقطب فيما مضى الطلبة المتميزين في الستينيات أصبح اليوم أقل طلبا.

10- وهو الحال في مصر والجزائر وسوريا، على وجه الخصوص، حيث لا يتجاوز الراتب المتوسّط لأستاذ جامعي بدوام كامل 400 أورو للشهر (2008).

11- هناك فروق كبيرة في أجور الأساتذة في أوروبا ففي انجلترا أو إيطاليا يوازي راتب الأستاذ الجامعي راتب التقني السامي، وفي فرنسا وإسبانيا يوازي راتبه راتب إطار شركة، أما في ألمانيا فالأساتذة يحصلون على أفضل راتب.

12- هنا أيضا يختلف المعيار الاقتصادي من بلد إلى آخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا العظمى منذ سنوات قليلة، يحتلّ مكانا أكبر منه في أوروبا كما ان استراتيجيات الباحثين تتجه بقوّة وفق هذا المعيار.

13- أصبح علم الأحياء شيئا فشيئا علما إنسانيا بينما يتقارب علم الإدراك وهو العلم المتفرع عن علم النفس، من العلوم الدقيقة،إلخ... أمّا الفلسفة التي كانت في بداية القرن "أم العلوم الإنسانية"، فهي اليوم بمثابة الأب الفقير للكليات التي تحمل نفس العنوان.

14- يجب الأخذ بعين الاعتبار درجة التنافسية بين الجامعات الأمريكية والجامعات المحليّة في لبنان وفي مصر وضغوطات الأوساط الفرنكوفونية بالمغرب العربي التي تربطها علاقات مع الجامعات الفرنسية.

15- يتمّ حاليا إعداد إحصائيات مماثلة في العديد من الدول العربيّة ونتوقع في حدود سنوات قليلة إعطاء صورة حقيقية عن هذا النشاط في كل المنطقة.

16- Voir notamment le travail de Yves Dezalay sur les carriers des "think tanks" dans les institutions de Bretton Wood et les grandes universités américaines, in ARSS, n°100, janvier 2000.



17- لاحظنا خلال إعداد تحقيق شمل اثني عشر دولة إفريقية، حول وضعية العلوم بها، بأن ما يزيد عن نصف الباحثين من ذوي التكوين العالي الذين تكوّنوا عند استقلال هذه الدول، غادروا بلدانهم، فلقد انهارت بعض المجتمعات العلمية ذات الصيت العالمي لبعض البلدان الكبيرة مثل ما هو الشأن بالنسبة لنيجيريا، بأستثناء إفريقيا الجنوبية، أما بلدان المغرب العربي فمعضمها لا تملك الوسائل لتمويل برامج البحث، مما جعلها مجبرة على الخضوع والانصياع لكافليها من رؤوس الأموال الأجنبيّة.

18- أنظر في الموضوع المقال المتميّز لماريا ريتا لوريبيرا:

"L'ascension des économistes au Brésil", in ARSS, n°108, juin 1995.

أعد الكاتب جدولا هاما حول مكانة الاقتصاديين في النظام الجامعي والنظام السياسي مقارنة بمكانة علماء الاجتماع.

19- من المؤشرات على ذلك:ما أوردته التقارير عن العالم العربي ومؤداه أن تأثيرها على العلماء والرأي العام في الشرق الأوسط أكثر، مقارنة مع المغرب العربي.

العنوان الأصلي للدراسة:

Les sciences sociales dans les pays arabes: cadre de recherche

